

قاتل أو ارحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط

ورقة بحثية من إعداد **كينيث بولاك** (زميل أقدم في معهد بروكينغز)
نشرتها مجلة شؤون خارجية (فورين أفيرز) الأمريكية المجلد 95 العدد 2 (مارس/أبريل)

مراجعة و ترجمة

مركز إدارك للدراسات والاستشارات

صدرت الترجمة في 26 فبراير / 2016

إِدْرَاك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ♦ للدراسات والاستشارات



twitter.com/idraksy



facebook.com/idraksy



telegram.me/idraksy

مراجعة قصيرة (إدراك للدراسات والاستشارات)

تناقش هذه الورقة البحثية التي نشرتها مجلة فورين أفيرز الحلول الأمريكية المحتملة في منطقة الشرق الأوسط ليس وفق المعطيات الحالية بل وفق معايير تدمج بين مشاكل نشوء الدول العربية الحديثة في المنطقة وما آلت إليه المنطقة من نزاعات وصراعات بينية كبيرة.

تحت الورقة البحثية أمريكا على اتخاذ خطوات عملية حاسمة ومحددة بشأن النزاعات المنتشرة في المنطقة، حيث أن أي خيار أمريكي ناقص في المنطقة لا ينهي المعارك الدائرة بها سيساهم في زيادة تأجيج الوضع و سيعمل على التأثير بشكل أو بآخر على أمريكا وحلفائها في الشرق الأوسط وفي مختلف مناطق العالم.

تبدأ الورقة البحثية التأسيس لمشكلة الدولة العربية الحديثة منذ نشأتها بوصفها مشكلة عضوية بولائها الكبير للقوى الاستعمارية منذ نشأتها واعتمادها على نظام حدائي في الحكم لا يناسب سكان المنطقة بشكل أو بآخر عدا عن وضعها الاقتصادي واعتمادها على اقتصاد ريعي غير منتج يجعلها عرضة للتلاعب بأيدي دول العالم القوية، هذا الوضع الاقتصادي تسبب بانتشار الفساد بشكل كبير، بالإضافة إلى تضخم كبير في القطاع العام الذي لم يكن يهتم أصلاً بالخدمات العامة وهو ما تعزز لاحقاً مع تأثر أسعار النفط بموجات تراجع كبيرة.

تذكر الورقة البحثية على أن أمام أمريكا خيارين لا ثالث لهما في المنطقة حتى لا تكون مساهمة في تعزيز المزيد من التدمير والاقتتال فيها ومذكراً بأن أي خيار ناقص تقوم به أمريكا في المنطقة سيؤدي حتماً إلى ضياع الموارد المقدمة للمنطقة ويزيد من تعقيد وسوء الأوضاع فيها.

تذكر الورقة البحثية أعراض الانسحاب الأمريكي من المنطقة وهو ما تعزز بعد اقتراب ولاية أوباما الثانية من الانقضاء مستشهداً بمواقف أمريكا من المنطقة وعدم قيام الولايات المتحدة بأي دور حقيقي وفعال للحد من الاقتتال الدائر فيها.

وفيما يتعلق بالحروب الأهلية تذكر الورقة البحثية أن انهائها يتطلب توفر قوة تعمل وفق معايير ثلاثة هي تغيير ديناميكية المعارك بحيث لا يظن أي من الفرق المتحاربة بقدرتها على تحقيق النصر ولا تخشى في نفس الوقت على مقاتليها من الذبح حال القائهم السلاح. وثانيها يكون بوجود التوصل إلى اتفاق يفضي إلى تقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة بحيث تحصل كل منها على حصة عادلة في مجالس تشكيل الحكومة الجديدة. وثالثها، يفضي إلى إنشاء مؤسسة قادرة على طمأنة جميع الأطراف بان الشرطان الأولان سيطبقان. وإلى حد ما هذه هي الطريقة التي اتبعها حلف الناتو في البوسنة سابقاً في أعوام 1994 و 1995 واتبعتها أمريكا في العراق بين أعوام 2007 حتى 2010.

وتنبه الورقة البحثية إلى أن عدم توافر موارد كافية لدعم هذا النهج سيؤدي إلى فشل التدخلات بشكل قطعي وهو ما سيزيد من دموية الصراعات ويجعلها صعبة الاحتواء لاحقاً. وهو ما حدث فعلاً في التعامل السياسي الأمريكي مع أزمات المنطقة انطلاقاً من 2011.

وتشرح الورقة البحثية لاحقاً ظروف خيارى الانسحاب أو البقاء فى المنطقة وتفاصيل الخطة فى كل دولة بما يضمن الوصول إلى تأمين كامل للمنطقة، ويشير إلى ما ستخسرهُ أمريكا فى خياراتها بالمنطقة خاصة إن اعتمدت خطة الانسحاب والتراجع فى المنطقة وخاصة على صعيد العلاقة مع السعودية (الجانب الاقصادى والنفطى منها).

لم يشهد الشرق الأوسط في العصر الحديث فترات هدوء إلا نادراً، لكنه لم يكن أبداً بمثل السوء الحالي. فالحروب الأهلية منتشرة في كل مكان، من العراق إلى ليبيا فسوريا واليمن. والنزاعات الناشئة بدأت بالنضوج في مصر وجنوب السودان وتركيا. وهناك أشكال أخرى من امتداد الحروب الأهلية إلى الجزائر ولبنان والأردن والسعودية وتونس بما يهدد استقرار هذه الدول.

تصاعدت حدة التوتر في العلاقات بين إيران والسعودية وانتقلت المعركة إلى آفاق جديدة، وبرز شعب حرب دينية في المنطقة. تجدد العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإن كان على مستوى منخفض حتى الآن. نجت الكويت والمغرب وعمان وقطر والإمارات من العاصفة حتى الآن، ومع ذلك، فهم يعيشون حالات رعب مما يجري حولهم، وقد يكون خوفهم هذا يوازي الخوف الذي رافق غزوات المغول والتتار للمنطقة قديماً.

وتزداد الصورة قتامة، إذ من غير المحتمل أن تشهد موجة العنف هذه تراجعاً في أي وقت قريب. وبغض النظر عن عدد المرات التي يصر فيها الأمريكيون على أن شعوب الشرق الأوسط لن تعود إلى رشدها وتحل مشاكلها عبر وسائلها وأجهزتها الخاصة، ولكنهم في الواقع لا يفعلون ذلك. وبغياب التدخلات الخارجية المباشرة، فإن قادة المنطقة يختارون عادة الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تفاقم النزاع وتغذية الاضطراب بشكل دائم.

تشكل الحروب الأهلية أبرز المشاكل المستعصية في المنطقة، وبدون تدخل خارجي حاسم، فإنها ستستمر لعقود طويلة. الحرب الأهلية في الكونغو تدخل عامها الـ 22 وفي بيرو بلغت عامها الـ 36 وفي أفغانستان في طريقها لدخول عامها الـ 37 ولا يوجد أي سبب يجعلنا نعتقد أن حروب الشرق الأوسط الأهلية لن تعمر أكثر من ذلك في محرقة هائلة لكل المنطقة.

ووفق ذلك، فسيجد الرئيس الأمريكي القادم نفسه أمام خيار وحيد في المنطقة يتلخص ببذل المزيد من الجهد لتحقيق الاستقرار بها، أو فك ارتباط أمريكا بها بشكل كبير ونهائي. ولكن نظراً لحجم الاضطرابات الحالية والمتوقعة في المنطقة فإن أيًا من هذين الخيارين سيكلف أمريكا أكثر مما يمكن تصوره.

يتطلب استقرار المنطقة توفير عدد كبير من الموارد والطاقة والانتباه ورأس المال السياسي من معظم المدافعين أو المفضلين لموقف أمريكا في المنطقة. وهو سيشمل بالمثل أيضاً تخلياً عن المزيد من الالتزامات في المنطقة بما يتطلب القبول بمخاطر أكبر بكثير مما يمكن أن يعترف به أي نظام الآن. بكل تأكيد ستكون تكاليف اتخاذ قرار أقل بكثير من تكاليف عدم اتخاذ قرار، ولكن امتلاك الخيار بالنسبة لأمريكا أفضل بكثير من التخبط الأوهج.

الرجال والدولة والحرب الأهلية

الاستيعاب الحقيقي للخيارات الحقيقية المتاحة التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يتطلب فهمًا صادقًا لما يجري هناك. وعلى الرغم من تكرار إلقاء اللوم في هذه المتاعب والاضطرابات في المنطقة على الأحقاد القديمة وافتقار خرائط السيد سايكس والمسيو بيكو لحقائق واضحة، فإن المشاكل الحقيقية لنظام الدول العربية الحديثة بدأت مع الحرب العالمية الثانية، حين وجدت الدول العربية فجأة نفسها على الخارطة. وجميع هذه الدول الجديدة والناشئة حافظت على ولاء كبير للقوى الاستعمارية الأوروبية واعتمدت أنظمة أكثر حداثة في الحكم السياسي سواءً أكانت جمهوريات علمانية دكتاتورية أو ملكيات جديدة قديمة.

أي من هذه الدول التي نشأت بعد انتهاء حقبة الاستعمار لم تؤدي وظائفها كما يجب. جاء هذا بشكل أساسي تحت تأثير اعتماد الدول في اقتصادها على النفط عبر توريده بشكل مباشر أو بشكل غير مباشرة عبر اعتمادها على التجارة المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج.

هذه الاقتصادات الريعية تنتج عددًا قليلًا من فرص العمل، والكثير من الثروات التي تتجاوز ما يمكن لسكانها المدنيين أن يسيطروا عليه أن أو يوجدوه حتى. وهذا ما شجع النخب الحاكمة للنظر إلى المحكومين (المدنيين) على أنهم فئات عالية غير مرغوب ها.

تسببت أموال النفط بولادة فساد مستشري، بالإضافة إلى أحداث تضخم كبير في القطاع العام الذي لا يهتم أصلًا باحتياجات أو تطلعات الجماهير بشكل أو بآخر. وما زاد الطين بلة أن هذه الدول احتكت بالامبراطورية العثمانية والاستعمار الأوروبي وتفاعلت مع نظمها الاجتماعية الثقافية والتقليدية وهو ما عزز استغلال الثروات الطبيعية وعمق روح الاستبداد والدكتاتورية في نفوس الحكام.

استمر هذا النموذج لعدة عقود قبل أن يبدأ في الانهيار أواخر القرن العشرين. حيث أصبح سوق النفط أكثر تقلبًا وعانى من فترات طويلة من انخفاض الأسعار وهو ما تسبب في خلق صعوبات اقتصادية في الدول الغنية بالنفط كالجائر والعراق والسعودية. جلبت العولمة إلى المنطقة أفكار جديدة حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم فضلًا عن تأثر المنطقة بعوامل خارجية مختلفة. العرب (الإيرانيون) في هذه المسألة تحديدًا طالبوا على نحو متزايد حكوماتهم في المساعدة لإصلاح هذه التحديات وهو ما أهملته الحكومة بخبث متعمد.

ومع اقتراب تسعينات القرن الماضي، وصل السخط الشعبي لدرجات كبيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونمت جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها كقوة معارضة سياسية للأنظمة بشكل سريع. فيما تحول الآخرون إلى العنف أو إثارة الشغب في مناطق نجد بالسعودية والمتشددين الإسلاميين في مصر بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية في المناطق المختلفة الأخرى. وكانت جميعها تسعى

للإطاحة بالحكومات. وفي نهاية المطاف توصلت بعض هذه الجماعات إلى ضرورة عزل الأنظمة الحاكمة عن داعميها الخارجيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة لتسهيل الإطاحة بها.

انفجر الاحباط والرغبة المكبوتة من أجل التغيير السياسي مع اشتعال أحداث الربيع العربي عام 2011. وذلك مع اندلاع احتجاجات واسعة في مختلف الدول العربية تقريبًا، وتعزيزها بنجاح هذه الاحتجاجات باسقاط أو تعطيل خمسة أنظمة عربية. لكن الثورات تشبه الفخ أحيانًا قبل الوصول إلى الحق. وقد ثبت هذا بشكل خاص في انطباعه على واقع العالم العربي. حيث تمكن المستبدين في كل بلد من القيام بجهد رائع للقضاء على أي زعيم معارضة يملك كاريزمة قد تمكنه من توحيد البلاد وقيادتها في حال سقط النظام. وحين افتقدت الشعوب لأفكار بديلة حول تنظيم دولة عربية جديدة، كما حدث في ليبيا وسوريا واليمن كانت النتيجة فشل في الدولة وفراغ أمني وحرب أهلية.

وبعد أن كانت مشكلة الشرق الأوسط تتلخص في فشل النظام العربي بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المشكلة العربية في اندلاع الحروب الأهلية، وهي المشكلة التي لا تقل أهمية عن المشكلة الأولى. وقد اتخذت هذه الصراعات منح متعددة لتصبح متحكمة في عدم الاستقرار وباتت تشكل خطرًا فوريًا على كل شعوب المنطقة وبقية شعوب العالم.

من طبيعة الحروب الاهلية أن تملك عادة سيئة كسرعة انتشارها للجيران. فاعداد كبيرة من اللاجئين تعبر الحدود، وكذلك تعبر الحدود هذه اعداد اقل من الإرهابيين والمقاتلين المسلحين الآخرين الذين يتخصصون بإثارة المشاكل. والحال نفسه يتكرر مع الأفكار التي تشجع على التشدد والثورة والانفصال. وبهذه الطريقة تقع الدول المجاورة للحدث ضحية لعدم الاستقرار أو الصراع الداخلي. ووفق ما وجد المتخصصون في هذا المجال، فإن احتمال اندلاع حرب أهلية في بلد ما يتزايد بشدة حال تورط دولة مجاورة في حرب أهلية.

والحروب الأهلية تملك عادة سيئة أخرى في استنزاف الدول المجاورة. في سعي من الدول لحماية مصالحها ومنع امتداد أتون الحرب لمناطقها، تحرص هذه الدول على دعم مقاتلين معينين دون غيرهم في الحرب تلك. وهو ما سيغلب صراعًا وتنافسًا من نوع آخر بين الدول الداعمة أو التي تسعى للاستئثار بدعم طرف دون آخر. وحتى لو تحول التنافس هذا إلى شكل من الحرب بالوكالة فإنه لا يزال يحمل تكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة بل ومدمرة. وفي أسوأ الأحوال قد يؤدي النزاع هذا إلى اندلاع حرب اقليمية، وهي الحالة التي تضطر الدولة فيها إلى إرسال قواتها البرية وجيشها بدلًا ممن تدعمهم في حربها بالوكالة وذلك لفشل من على الأرض في تأدية المطلوب مهم. وكمثال على هذا الأمر علينا تفحص أبعاد التدخل العسكري السعودي في اليمن أو العمليات العسكرية الإيرانية والروسية في العراق وسوريا.

أعراض الانسحاب

وكأن فشل النظام العربي بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعه من اندلاع لأربعة حروب أهلية في المنطقة لم يكن سيئًا بما فيه الكفاية، نأت الولايات المتحدة بنفسها عن المنطقة. لم يعش الشرق الأوسط منذ خضوعه للحكم العثماني أواخر القرن السادس عشر فترة دون أن تكون هناك قوة عظمى من نوع واحد تشرف عليه بشكل مباشر. هذا لا يعني أبدًا أن الهيمنة الخارجية كانت جيدة ولا تحمل أي شوائب في الماضي. لكنها لعبت دورًا ببناءً في تخفيف حدة الصراعات. وسواءً أكان ذلك جيدًا أم سيئًا فقد اعتاد سكان الشرق الأوسط على التفاعل فيما بينهم في ظل وجود طرف ثالث سائد في المنطقة في معظم الأحيان.

تسبب فك الارتباط هذا في أحداث ضرر أكبر للعراق، حيث كان انسحاب الولايات المتحدة من العراق أهم عامل أعاد العراق لأتون الحرب الأهلية. وقد اعترف الباحثون منذ فترة طويلة أن إخراج أي أمة من حرب أهلية يتطلب تواجد قوات حفظ سلام داخلي أو خارجي بشرط التوصل لترتيب جديد حول تقاسم السلطة بين الأطراف المتحاربة. ومع مرور الوقت، يمكن أن يصبح دور هذه القوة رمزيًا إلى حد كبير. كما هو الحال مع حلف شمال الأطلسي في البوسنة الآن. فتواجد قوات الحلف هناك تراجع عسكريًا بشكل كبير خلال السنوات الخمسة الماضية لكن قوات حفظ السلام ما زلات تلعب دورًا سياسيًا ونفسيًا حاسمًا في طمأنة الفرقاء في أن أيًا منهم لن يعود يومًا إلى العنف. وفي حالة العراق لعبت الولايات المتحدة هذا الدور، وانسحابها من هناك في أعوام 2010 و2011 تسبب تمامًا بما توقعه التاريخ سابقًا.

انتشرت هذه الظاهرة بشكل أكبر عبر الشرق الأوسط، فانسحاب الولايات المتحدة اضطر الحكومات هناك إلى التعامل بطريقة جديدة، بعيدًا عن الأمل باحتمال توفير واشنطن لمسار آمن للخروج من المأزق الأمني المنتشر في المنطقة. انفصال الولايات المتحدة دفع العديد من الدول إلى الخشية من الآخرين خاصة وأن الولايات المتحدة غير موجود للتدخل وكبح جماح الآخرين. تسبب هذا الخوف بمضاعفة جهود الحكومات وحملها فوق طاقتها الكثير. وهو ما بدوره أثار احقادًا أخرى ومرة أخرى بالاعتماد على أن الولايات المتحدة لن تتدخل سواء للتعامل مع الخطوات الأولية أو خطوات الرد. نمت الديناميكية الأكثر حدة بين السعودية وإيران، حيث نما وتزايد منطقتي السن بالسن وهيمن على تعامل الدولتين. اتخذت السعودية خطوة جريئة في التدخل ضد الحوثيين حلفاء إيران في اليمن والذين تعتبرهم السعودية تهديدًا لحدودها الجنوبية.

ومع ذلك، ورغم خروج الشرق الأوسط عن التحكم لا تظهر أي مساعدة مقبلة على الطريق. فلم تصمم سياسات أوباما تجاه المنطقة لتخفيف التوترات فيها ناهيك عن إنهاء المشاكل الحقيقية هناك. وهذا هو السبب الرئيسي الذي تسبب في زيادة انتشار السوء في المنطقة منذ أن تولى باراك

أوباما زمام منصبه. وهو نفس السبب الذي يدفعنا كذلك للاعتقاد بأن أوباما لن يترك المنطقة بحال أفضل قبل أن يغادر مكاتبه في البيت الأبيض.

وفي خطابه عام 2009 في القاهرة، لم يدع أوباما أن إدارته ستحاول مساعدة المنطقة للوصول إلى تحول نحو نظام عربي جديد، بل انه لم يدعم في خطابه أي سياسة فعلية نحو الشرق الأوسط تاريخًا الحديث فقط عن الموارد. في عام 2011 فشلت الإدارة الأمريكية مجددًا في وضع استراتيجية واضحة وجيدة للتعامل مع الربيع العربي. تلك الاستراتيجية التي كانت ستساعد على الانتقال إلى أنظمة تعددية أكثر استقرارًا من الحكومات القائمة. وبعد أن فقدت الإدارة الأمريكية أفضل الفرص المتاحة، فإن واشنطن الآن بالكاد تتشدد بالحاجة إلى إصلاح تدريجي على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالحروب الأهلية، ركزت الإدارة الأمريكية على معالجة أعراضها فحسب في محاولة منها لاحتواء انتشارها عن طريق مهاجمة داعش أو استقبال بعض اللاجئين والعمل على منع وقوع هجمات إرهابية في أمريكا. لكن تاريخ الحروب الأهلية يوضح صعوبة احتواء انتشارها بشكل أو بآخر والشرق الأوسط لا يعد استثناءً لهذه القاعدة أبدًا.

انتشار الحرب الأهلية في سوريا، ساهم في دفع العراق إلى حرب أهلية جديدة، وفرار اللاجئين من الحرب الأهلية العراقية والسورية ولد حربًا أهلية على مستوى منخفض في تركيا وتعيش بلدان كالاردن ولبنان تحت وطأة نفس التهديد. بينما ساهم امتداد الحرب الأهلية المشتعلة في ليبيا إلى زعزعة استقرار مصر ومالي وتونس. وشكلت الحروب الأهلية العراقية واليمنية والسورية ساحات حروب بالوكالة بين إيران ودول الخليج حيث ساهمت مختلف الأطراف في تغريغ مقاتلين لساحات القتال المختلفة. وبالإضافة إلى اللاجئين والإرهاب والتطرف تسببت هذه الحروب في إيجاد وخلق معضلات جديدة لدول أوروبا وأمريكا الشمالية.

في الواقع، يستحيل علينا النجاح في القضاء على أعراض الحروب الأهلية بشكل فعال دون علاج الأمراض الكامنة التي كانت وراءها. بغض النظر عن كم الآلاف من اللاجئين الذين يقبلهم الغرب، طالما استمرت الحرب الأهلية سيستمر تدفق اللاجئين. وبغض النظر عن عدد الإرهابيين الذين تقتلهم الولايات المتحدة، من دون وضع حد للحروب الأهلية فإن المزيد من الشباب سيتحول إلى الإرهاب. وعلى مدار السنوات الـ 15 ماضية، نمى التهديد السلفي الجهادي من حيث الحجم على الرغم من نجاح الولايات المتحدة في توجيه ضربات كبيرة لحقت بقوام تنظيم القاعدة الأساسي في أفغانستان. وفي الأماكن التي ترزح تحت وطأة الحرب الأهلية، تجد فروع السلفية الجهادية بما فيها داعش مجندين جدد، ومقدسات جديدة ومجالات جهادية جديدة. ولكن حيث تسود النظام تتبدد هذه المجموعات. وكلا القاعدة وداعش لم يجدا كثيرًا من الترحاب في أي من الدول القوية المتبقية في المنطقة. وعندما تمكنت الولايات المتحدة عام 2007 من جلب الاستقرار للعراق وتمكنت من إنجاح

الانتخابات هناك، انقرضت القاعدة تقريبًا، ولم تجد خلاصًا لنفسها إلا بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية عام 2011.

وعلى عكس الحكمة المعمول بها لأن، من الممكن تسوية الحرب الأهلية من قبل طرف ثالث قبل فترة طويلة من انتهائها من تلقاء نفسها. وعبر دراسة الباحثين للحروب الأهلية وجد أن 20% من الحالات منذ العام 1945 وقرابة 40% من الحروب هذه تم إنهاؤها على يد فاعل خارجي. القيام بذلك لن يكون سهلًا بطبيعة الحال لكن ليس من الضروري أن يكون ثمنه باهظًا ومدمرًا مثل تجربة الولايات المتحدة المؤلمة في العراق.

انتهاء أي حرب أهلية يتطلب تدخل قوة لتحقيق ثلاثة أهداف. أولها، تغيير ديناميكية المعارك بحيث لا يظن أي من الفرق المتحاربة بقدرتها على تحقيق النصر ولا تخشى في نفس الوقت على مقاتليها من الذبح حال القائهم السلاح. ثانيًا، يجب التوصل إلى اتفاق يفضي إلى تقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة بحيث تحصل كل منها على حصة عادلة في مجالس تشكيل الحكومة الجديدة. وثالثها، يجب إنشاء مؤسسة قادرة على طمأنة جميع الأطراف بان الشرطان الأولان سيطبقان. وإلى حد ما هذه هي الطريقة التي اتبعها حلف الناتو في البوسنة سابقًا في أعوام 1994 و 1995 واتبعتها أمريكا في العراق بين أعوام 2007 حتى 2010.

وتظهر دراسة التاريخ أيضًا أن عدم التزام القوى الخارجية بهذا النهج أو عدم تخصيص موارد كافية له سيؤدي إلى فشل تدخلاتهم بشكل قطعي وعادة تزداد دموية الصراعات لفترة أطول وأبعد عن الاحتواء. ولا عجب أن السياسة الأمريكية تجاه العراق وسوريا ناهيك عن اليمن وليبيا قد فشلت منذ العام 2011. حيث أصرت الولايات المتحدة على متابعة نهج واحد في التعامل ولم تبد أي رغبة في تغيير نمط تعاملها مع المنطقة. وعلى الأغلب، فإن حملة الولايات المتحدة ضد داعش في سوريا و العراق ستقود إلى نفس النتائج التي سبق وأن حققتها الولايات المتحدة في أفغانستان بحيث تنجح حملاتها في الإضرار بداعش ولكنها لن تضع حدًا للصراعات التي تحافظ على نمو وتصاعد داعش وبالتالي سينشأ ابن جديد لداعش في نهاية المطاف تمامًا كما ولدت داعش من رحم القاعدة.

خيار التصعيد

ولتحقيق الاستقرار في المنطقة فإن المطلوب هو تبني نهج جديد مدعوم بالموارد الكافية يهاجم الأسباب الجذرية للمشاكل في المنطقة. وينبغي أن تكون الأولوية لإنهاء كافة الحروب الأهلية. وهو ما من شأنه أن يستوجب تغيير ديناميكية كل ساحة معركة لإقناع جميع الفصائل العسكرية بأن النصر العسكري مستحيل. وفي ظرف مثالي، هذا قد يتطلب فعلاً إعادة إرسال ما يصل إلى 10 آلاف جندي أمريكي إلى العراق وربما يجب أن يتواجدوا في سوريا كذلك. ولكن عدم وجود الإرادة السياسية الكافية لفعل ذلك، فإن تواجدًا متواضعًا من القوات العسكرية بالإضافة إلى إرسال المزيد من المستشارين وتوفير مزيد من القوة الجوية وتبادل المعلومات الاستخبارية وتوفير الدعم اللوجستي يمكن أن يكون كافيًا لكن مع احتمال أقل بكثير للنجاح.

وبغض النظر عن القرار السياسي، فإن على الولايات المتحدة وحلفائها إعادة بناء قوات مسلحة وطنية في كل دولة قادرة على إلحاق الهزيمة بالإرهابيين والمليشيات والمتطرفين، ثم يكونون بمثابة الأساس الحقيقي لدولة جديدة في العراق. وهذا يعني إعادة تدريب وإصلاح قوات الأمن العراقية إلى درجة أكبر بكثير مما يخطر بالبال السياسيين الأمريكيين حاليًا. وفي ليبيا وسوريا واليمن، فإن هذا يعني خلق جيوش جديدة أصيلة. وتقليديًا كانت الجيش الأصلية (مع تلقيها لدعم أمريكي كبير) قادرة على هزيمة أي منافس محتمل وتوفير الأمن للسكان المدنيين وفرض شروط وقف إطلاق نار دائم.

في هذه الحروب الأهلية الأربعة، ستضطر الولايات المتحدة وحلفائها إلى بذل جهود سياسية كبيرة بهدف إقامة ترتيبات لتقاسم السلطة بين الفرقاء. ففي العراق، ينبغي على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في تحديد احتياجات الحد الأدنى والمجالات المحتملة للاتفاق بين مختلف الفصائل الشيعية والسنية مثلما فعل ريان كروكر، السفير الأمريكي في العراق بين أعوام 2007 وحتى 2009 حين أنجز هو وفريقه استراتيجية لزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق.

هذا يجب أن يترافق مع توفير الموارد المالية الأساسية لمختلف القادة السياسيين العراقيين المعتدلين لدعم دوائرهم الانتخابية سواءً بين السنة أو الشيعة. ويجب أن تسمح الولايات المتحدة بالوصول إلى اتفاق يفضي إلى تقاسم سلطات جديد بين الفرقاء. هذا الترتيب من شأنه أن ينهي مأساة السكان السنة القاطنين في قلب العراق، وهو ما بدوره سيسهل على حكومة العبادي والولايات المتحدة الوصول إلى تشكيلات سنية عسكرية معتدلة تساعد في تحرير المناطق السنية من سيطرة داعش ويساهم في تقليل قوة الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.

أما في سوريا، فإن محادثات السلام الجارية في فيينا توفر نقطة انطلاق للتوصل إلى حل سياسي. لكنها لا تقدم ذلك بشكل كامل، إذ إن الظرف العسكري لا يفضي إلى أي تسوية سياسية حقيقية، ناهيك عن وقف دائم للأعمال العدائية. لا يعتقد نظام الأسد أو المعارضة - المدعومة من

الغرب- بقدرة أي منهما على وقف القتال. لكن المجموعات المقاتلة الثلاثة الرئيسية (أحرار الشام وجبهة النصرة وداعش) لا تزال مقتنعة بقدرتها على تحقيق نصر تام. وهو ما يشير إلى صعوبة تغيير الموقف التفاوضي دون تغيير الواقع الميداني على الأرض. وإذا تغير الواقع العسكري على الأرض في سوريا، فيمكن بعدها للدبلوماسيين الغربيين أن يساعدوا المجتمع السوري على إعادة ترتيب البيت الداخلي وتوزيع السلطة السياسية والمنافع الاقتصادية بصورة عادلة. الصفقة هذه يجب أن تتضمن العلويين ولكن ليس بالضرورة بشار الأسد نفسه. وتحتاج هذه الصفقة أيضًا إلى ضمنا كل فصيل بأن الحكومة الجديدة لن تظلم أحدًا بنفس الطريقة التي ظلمت فيها الأقلية العلوية الأكثرية السننية سابقًا.

وعلى العكس من سوريا، فإن ليبيا من المتوقع أن تحظى باهتمام دولي أقل. ولذا فإن الخطوة الأولى للولايات المتحدة هناك تتمثل في اقناع شركائها بالقيام بدور أكثر ايجابي. إذ يجب على الولايات المتحدة أن تقود عمليات الإصلاح في سوريا والعراق، وعلى شركائها في أوروبا القيام بذلك في ليبيا. وبسبب قربها وعلاقتها الاقتصادية مع أوروبا فإن ليبيا تهدد المصالح الأوروبية أكثر مما تفعله بالمصالح الأمريكية. ودور الناتو عام 2011 في التدخل في ليبيا يمكن أن يشكل سابقة للقيادة الأوروبية. وبطبيعة الحال فإن الأوروبيين لا ينوون أخذ التحدي في ليبيا طالما لم يقتنعوا بأن الولايات المتحدة تعتزم القيام بدورها فعلاً في قمع الحروب الأهلية في الشرق الأوسط. وهو ما يؤكد على أهمية وجود استراتيجية متماسكة الموارد للولايات المتحدة. وبلا شك، فإن على الولايات المتحدة توفير دعم للأوروبيين كي يتواجدوا في ليبيا عبر توفير العتاد والقيادة والسيطرة والاستخبارات والمستشارين العسكريين كذلك.

في اليمن، لم تحقق الحملة الجوية الخليجية إلا القليل. ولكن تدخل قوة برية بقيادة إماراتية هناك خلق نكسة كبيرة للمتمردين وجلب فرص حقيقية للتفاوض لإنهاء الصراع. وللأسف يبدو أن الدول الخليجية غير راغبة في تقبل شروط المعارضة اليمينية التي من شأنها ان تقسم السلطة هناك بشكل منصف على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويبدو أنهم أيضًا غير مستعدين لتقديم أي ضمانات أمنية هناك. ولرسم نهاية جيدة لهذا الصراع، فإن على الولايات المتحدة وحلفائها تشجيع شركائها الخليجيين لتقديم تنازلات ذات معنى. وإذا لم يفلح ذلك، فإن الحل الأفضل يتمثل في إقناع دول الخليج ودفعها لعدم التدخل في اليمن بحجة أن هذا التدخل سيهدد التماسك الداخلي للدول الخليجية.

وبعد إنهاء خطر الحروب الأهلية القائمة حاليًا، فإن الأولوية الاستراتيجية التالية للولايات المتحدة مع تبنيتها لخيار التصعيد سيكون توفير دعم جيد للدول التي تعاني من مخاطر الإنزلاق إلى حروب أهلية في المستقبل مثل مصر والأردن وتونس وتركيا. وبشكل واضح، فإن الاخفاق الحكومي الداخلي - وليس تواجد القاعدة أو داعش أو التدخل الإيراني- هو ما يمثل المصدر الحقيقي للصراعات في الشرق الأوسط الآن. هذه البلدان الأربعة معرضة للخطر وكلها بحاجة لمساعدة اقتصادية عاجلة لتطوير

بنيتهما التحتية. ولكن قبل كل شيء، هذه الدول بحاجة إلى إصلاح سياسي يساعد على تفادي فشل الدولة فيها. وبناء على ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها تقديم مجموعة من المزايا التجارية والحوافز المالية والمساعدات الاقتصادية مقابل اقدام الدول هذه على خطوات تدريجية وملموسة على سلم الإصلاح السياسي. هذا المسار يعتمد على دعم "دمقرطة" هذه الدول ولكن ذلك لن يكون كافيًا إذ يجب ضمان التحول نحو الحكم الرشيد في شكل من أشكال العدالة وسيادة القانون والشفافية والتوزيع العادل للسلع والخدمات على المواطنين.

الجزء الأخير لحل هذا اللغز سيكون الضغط من أجل توفير إصلاحات أكثر على نطاق واسع في جميع أنحاء الشرق الأوسط تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحتى لو نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في القضاء على الحروب الأهلية اليوم، فإن عدم تغييرها لنظام الدولة الجديدة بشكل فعال سيقود إلى الفشل وإعادة تكرار نفس المشاكل القديمة.

سيكون بالتأكيد من الصعوبة بمكان اقناع زعماء المنطقة بالإصلاح، وهو الذين قاوموا كثيرًا مضافة تجريدتهم من سلطاتهم وقوتهم. ومن المفارقات أن تكون مأساة الحروب الأهلية القائمة أملًا لحل هذه الإشكالية المستعصية. فجميع الدول هذه مرعوبة من امتداد الصراع إليها وهم في أمس الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة للقضاء على هذا التهديد. هذا عدا عن تنامي الإحباط لدى العديد من شركاء أمريكا العرب بسبب المكاسب التي جعلت من إيران قادرة على استغلال فراغ السلطة في المنطقة. الولايات المتحدة ستدعم هذه الدول "الهشة" عبر المساعدات الاقتصادية مقابل ضمان الإصلاح. ولذلك يجب اشتراط امريكا لتقديم جهودها وإنهاء الحروب الأهلية بمدى استعداد الدول الأقوى في المنطقة لتبني اصلاحات مماثلة.

خيار التراجع

إذا كان الرئيس الأمريكي المقبل غير مستعد لانتهاج مسار التصعيد في الشرق الأوسط، فالبديل الحقيقي الوحيد هو الانسحاب من الشرق الأوسط. وذلك لأن الحروب الأهلية لن تنتهي إلا إذا تم التعامل معها وفق الاستراتيجية الصحيحة وضمن الموارد المناسبة. وأي محاولة خاطئة سيكون بمثابة تبذير جهود وموارد الولايات المتحدة في المكان الخاطيء. هذا من شأنه أيضًا أن يتسبب بزيادة سوء الوضع وعدم تحسينه. وفي إطار سياسة فك ارتباط حقيقية فإن على الولايات المتحدة الامتناع عن المشاركة في الحروب الأهلية هناك بشكل قطعي. وذلك لأن أي محاولة فاشلة للاحتواء ستتسبب في تهديد مصالح أمريكا في الشرق الأوسط وباقي مناطق العالم.

عملت إدارة أوباما بشكل جيد على دعم الأردن والمحافظة عليه في وجه الفوضى في العراق وسوريا حتى الآن. وأي تراجع من المنقطة ما زال يتطلب الحفاظ على حشد دعم الولايات المتحدة إلى الأردن وغيرها من الدول المجاورة المعرضة لخطر الحروب الأهلية مثل مصر ولبنان وتونس وتركيا. كل هذه الدول تحتاج مساعدات اقتصادية ودبلوماسية وتقنية وعسكرية. ولكن بسبب ما نعرفه عن سرعة انتشار الفوضى، فإن إنزلاق أي من هذه الدول نحو حرب أهلية ما زال واردًا وهو ما سيتبعه إنزلاقات أخرى في دول أخرى.

ولهذا فإن أي انسحاب للولايات المتحدة يتطلب منها إجراء تقييم واقعي يبين ما على الولايات المتحدة فعله لتأمين مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون مبالغًا إلا أن مصالح أمريكا في المنطقة تنحصر في إسرائيل والإرهاب والنفط.

ووفق استطلاع رأي أجري مؤخرًا، فإن عامة الأمريكيين ما زالوا يرون أن سلامة إسرائيل مهمة بالنسبة لهم كما هي سلامة الولايات المتحدة. وبالفعل فإن إسرائيل آمنة اليوم كما تأمل الولايات المتحدة، فحيشها يستطيع هزيمة أي عدو تقليدي وردع أي تهديد غير تقليدي. الولايات المتحدة دافعت عن إسرائيل دبلوماسيًا وعسكريًا عددًا لا نهائيًا من المرات بما في ذلك تهديد الاتحاد السوفيتي بشن حرب نووية في حرب 1973. الولايات المتحدة اهتمت بالتهديد النووي الإيراني لإسرائيل كذلك وعملت على إنهائه على الأقل لعقد من الآن عبر الاتفاق النووي مع إيران. أما التهديد الوحيد الذي لا يمكن للولايات المتحدة انقاذ إسرائيل منه هو حربها المدنية المستمرة مع الفلسطينيين. ومن وجهة النظر الأمريكية فإن أفضل حل لهذا الصراع هو التوصل إلى تسوية سلمية وهو ما لم يظهر الإسرائيليون أو الفلسطينيون اهتمامًا كبيرًا به. باختصار هناك القليل فقط الذي تحتاجه إسرائيل من أمريكا للحفاظ على أمنها الخاص بشكل مباشر، وهو ما تغطيه أمريكا عبر المعونات العسكرية ومبيعات السلاح، بحيث يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في تقديمهما لإسرائيل حتى لو انسحبت من الشرق الأوسط.

ولعل أكبر ميزة لخفض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط يكمن في تخفيف حدة خطر الإرهاب الموجه لإمريكا. فالإرهابيون يهاجمون أمريكا بسبب شعورهم بالظلم الكبير الذي تنطوي عليه سياسات أمريكا تجاه المنطقة. كما أنهم يهاجمون فرنسا وبريطانيا لأن هذه البلدان تتحالف مع أمريكا عدا عن كونها قوى استعمارية تقليدية في المنطقة. وبدؤوا في مهاجمة روسيا لأن روسيا تدخلت في سوريا. وبهذا فإن تخفيض مشاركة أمريكا في المنطقة سيقول بلا شك احتمال تعرض الولايات المتحدة لهجمات من قبل إرهابيين من المنطقة. وليس من قبيل الصدفة في أن سويسرا مثلاً لا تعاني من الإرهاب في الشرق الأوسط.

وبالطبع، فإن الانسحاب الأمريكي من المنطقة لن يجعل أمريكا في مأمن تام من خطر الإرهاب في الشرق الأوسط. فدعاة المنطقة يتبارون في إلقاء اللوم على الولايات المتحدة في أشياء لم تقم بها، عدا عن تساؤلهم عن عدم قيام أمريكا بأفعال أخرى في المنطقة وبالتالي فإن الإرهابيين سيجدون أسباباً أخرى لمهاجمة أمريكا. هذا بالإضافة إلى استمرار دعم الولايات المتحدة - حتى في حالة انسحابها - للسعودية وإسرائيل المكروهتان من الجماعات الإرهابية.

وان اعتبرنا أن مصالح أمريكا في إسرائيل ومحاربة الإرهاب ستتحقق في حالة الانسحاب، فلا يمكن أن ينطبق هذا الكلام أبداً على النفط. فمهما تطورت الافكار الحديثة لا يمكن ان تصل أمريكا إلى مرحلة تمكنها من الاستقلال الكامل في مجال الطاقة. وطالما استمر اعتماد العالم على الوقود الأحفوري فإن الولايات المتحدة ستكون عرضة لاضطرابات كثيرة تصيب امداداتها من النفط بغض النظر عن مقدار الانتاج. ووفق ما يظهر أمامنا فإن أيًا من الاعتماد العالمي على النفط أو مساهمة الشرق الأوسط في امدادات النفط لن تتغير على مدار السنوات الـ 25 القادمة فستستمر مصالح الولايات المتحدة الحيوية في الشرق الأوسط للحفاظ على تدفق النفط.

ومع ذلك، لا تحتاج الولايات المتحدة فعليًا الدفاع عن كل برميل نفط في المنطقة. والسؤال المنطقي هنا، هو ما هو الحد الأمريكي؟ هذا هو المكان الذي تنعقد عليه الأمور. فالعديد من البلدان التي تمتلك مخزونات عالية قد تلجأ فجأة إلى تقليص الانتاج، وبعضها وخاصة السعودية تمتلك مخزونات استراتيجية كبيرة تمكنها من الحفاظ على ضخ كبير من النفط إذا لزم الأمر. الوقود الصخري كذلك في شمال أمريكا قد يساهم في تعويض النقص. ويذكر هنا أن انتاج النفط في ليبيا تراجع بنسبة أكثر من 80% الآن مقارنة بما كان عليه الحال عام 2011 بسبب الحرب الأهلية إلا أن المنتجين الآخرين تمكنوا من تعويض التراجع هذا.

من جهتها تصنف السعودية لوحدها، فهي تنتج أكثر من 10% من الوقود المستعمل في العالم وتمتلك مخزونًا فائضًا من النفط. وحتى لو انتجت أمريكا نفطًا صخريًا بكميات جنونية فإنها لا تستطيع أبداً الاستغناء عن النفط السعودي. ولذا يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في حماية حليفتها السعودية. ولكن ضد من؟ بوضوح لا يمكن لأي دولة في الشرق الأوسط أن تقهر السعودية والقوات

الجوية الأمريكية ناقلاها البحرية المتواجدة في منطقة الخليج العربي أكثر من كافية لإيقاف أي هجوم إيراني على البنى التحتية النفطية السعودية في المنطقة.

التحديات الحقيقية للسعودية هي داخلية بالدرجة الأولى. فعلى الرغم من عدم جراءة أي طرف على المراهنة ضد آل سعود، وقواعد حكمهم الملكي العريض أكثر من أي دولة عربية حتى وهم يواجهون ضغوطًا سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. شكل الشيعة أغلبية سكان المناطق الشرقية من السعودية وقاموا بالعديد من أعمال الشغب ضد الحكومة السعودية منذ عقود وتنامى استياؤهم من اتساع الشرخ السني الشيعي في المنطقة.

تجاوزت المملكة منزلق الربيع العربي عبر برنامج إصلاحى قاده الملك عبد الله بالإضافة إلى هبات نقدية هائلة قدمت للمواطنين. ولكن توفي الملك عبدالله في يناير 2015 وخلفه الملك سلمان والذي ما زال يحاول اثبات التزام مماثل بالإصلاح. ومع ذلك، عانى الملك سلمان من انخفاض أسعار النفط وانفق في تدخلات المملكة الخارجية ما يتراوح بين 12-14 مليار دولار في الشهر من صناديق المملكة السيادية وبناء على هذا المعدل فإن هذه الصناديق في طريقها للإفلاس خلال أربع سنوات من الآن، هذا عدا عن أن الملك سيواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية قبل ذلك بفترة طويلة.

كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحمي المملكة العربية السعودية من نفسها؟ من المستحيل أن نتخيل أن قوات أمريكية تنتشر في السعودية لقمع ثورة شعبية ما أو للحفاظ على تماسك النظام الملكي. هذا عدا عن مساهمة الحروب الأهلية المندلعة في شمال المملكة في العراق وفي جنوب المملكة في اليمن على تدمير الحدود وامتدادها نحو الداخل السعودي. ناهيك عن احتمال اندلاع حرب أهلية في الأردن تحت أي ظرف. على الأرجح ستعمل هذه الصراعات على زعزعة استقرار السعودية بشكل أو بآخر. استراتيجية الانسحاب الأمريكي من المنطقة تعني بوضوح عدم محاولة أمريكا إنهاء أي حرب أهلية في المنطقة. وهو ما يعني أن على واشنطن استخدامها نفوذها في السعودية لإقناع حكامها بالإصلاح. سيكون تدخلًا قليلًا طبعًا لو حققت أمريكا ما يريده السعوديون حقًا في إنهاء الحروب الأهلية والوقوف في وجه إيران. وفي هذه الحالة لن تتمكن الولايات المتحدة أبدًا من حماية السعودية من نفسها في حال أصر حكامها على اتباع طريق مدمر وهو السياق المرجح اتباعه من قبل السعودية في حال أصرت الولايات المتحدة على فك ارتباطها في المنطقة و الانسحاب.

في نهاية المطاف، التحدي الأكبر للولايات المتحدة يتمثل في معرفة كيفية الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط في مواجهة مشاكل وتحديات ساهمت هي نفسها في خلقها. هذا الانهيار سيشمل عددًا من دول تعاني خطورة الانهيار على المدى القريب كمصر والأردن ولبنان وتونس وتركيا. وعلى الرغم من أيًا من هذه الدول ليس منتج للنفط بحد ذاته، إلا أن أي انهيار بها قد ينشر عدم الاستقرار لمنتجي النفط على المدى الطويل. قد يكون العالم قادرًا على البقاء حيًا دون الاعتماد على الإنتاج النفطي الإيراني أو العراقي أو الكويتي أو الجزائري لكن عند نقطة معينة فإن عدم الاستقرار إن أثر على السعودية فإنه من غير الواضح تمامًا إلى أي حد سيحتل العالم ذلك.

ميزة الانسحاب من المنطقة تتمثل في تخفيف أعباء تحملها أمريكا لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. والخطر الكبير هذا سينطوي على مخاطر هائلة. وان بدأت الولايات المتحدة في شطب دول من قائمتها لا تستطيع توفير حماية لها ضد تهديدات ما، فإنه من غير الواضح أن تكون الولايات المتحدة قادرة على التوقف فعليًا عن شطب هذه الدول. هذا التراجع قد يقود إلى هزيمة في الأردن أو الكويت حال انزلاقهما لحرب أهلية. ستضطر الولايات المتحدة لنشر 100 ألف جندي في المنطقة لتحقيق الاستقرار واحتلال كلا البلدين أتملاً في الحفاظ على استقرار السعودية واسرائيل كذلك. هل تستطيع الولايات المتحدة القيام بذلك في الوقت المناسب لمنع الاخلال باستقرار المملكة؟ وإذا لم تفعل ذلك، فهل هناك طرق أخرى للقيام بهذا الأمر وحماية المملكة نفسها من السقوط؟ بالنظر إلى كل هذه الشكوك فإنه من الأفضل للامريكيين المسارعة في النظر التعقلي للتكاليف والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن ما قيل هنا على لا يحتم خيارًا واحدًا على الولايات المتحدة باستثناء الاختيار بين التصعيد أو التراجع بدلًا من الهراء الذي تقوم به الآن في مكان ما في الوسط بين الحلين. وهو ما ينطوي على تخصيص موارد ستضيع هباءً دون أي تقدم.

إن مسار الحروب الأهلية لا ينطوي على تدابير نصفية لإنهائها. فالقوى الخارجية يجب أن تفعل الشيء الصحيح وتدفع التكاليف المصاحبة لذلك، وإلا فإن أي تدخل لها سيزيد من تفاقم الأوضاع وتدهورها. المأساة فعليًا هي عبر النظر إلى توجه النظام الرسمي الأمريكي إلى تجنب القيام بأي خطوات حاسمة، ولذا فوفق هذا الدمار في الشرق الأوسط على الإدارة الأمريكية الاختيار للعمل على تحجيم الفوضى في الشرق الأوسط مع تذكر عدم اللجوء إلى الخيار الأسوأ أبدًا.